أكاديمية شباب وشابات المجلس العربي

إعداد: حنان أحمد

2026

أكاديمية شباب وشابات المجلس العربي

من المشاركة الشكلية إلى الشراكة الفعلية
دور الفئة الشابة في المرحلة الانتقالية في سورية

حنان أحمد

أولاً: الملخص التنفيذي

تقدّم هذه الورقة تحليلاً لدور الفئة الشابة في المرحلة الانتقالية وبناء المسار الديمقراطي في سورية، في سياق سياسي معقّد تشكّل منذ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، ويتقاطع فيه إرث طويل من الاستبداد مع

تداعيات نزاع ممتد، وصولاً لواقع ناشئ تحكمه في جوانب عديدة ترتيبات الأمر الواقع ومنطق الشرعية الثورية.

تركّز الورقة على كيفية بناء الشباب والشابات السوريين لتصوراتهم حول الديمقراطية والانتقال السياسي، وعلى موقعهم الفعلي ضمن المرحلة الانتقالية وما بعد، في ظل استمرار تهميشهم عن دوائر صنع القرار، على الرغم من اتسام حكومة المرحلة الانتقالية بالحكومة الشابة، إلا أنها تتسم بحكومة اللون الواحد، فمن هو بعيد عن مركز هذه السلطة لا يمكن تشميل صوته فيها.

تعتمد الورقة منهجية نوعية تستند إلى جلسات نقاش مركزة ومقابلات فردية معمّقة، مدعومة باستبيان ومراجعة أدبيات وقرارات أممية ذات صلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن 2250. شملت العيّنة 55 شاباً وشابة من داخل سورية وخارجها، مع مراعاة التوازن الجندري والتنوع الجغرافي. ويقوم التحليل على مقاربة تجمع بين البعدين البنائي والبنيوي ضمن منظور تحويلي يربط الفهم النقدي بالالتزام القيمي وإمكانات التغيير في المسار الانتقالي.

تُظهر نتائج الجلسات النقاشية والمقابلات الفردية أن الفئة الشابة السورية تنظر إلى الديمقراطية كمنظومة متكاملة تقوم على العدالة، والمساءلة، وحماية الحقوق، وبناء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع لا يقتصر دورها على الانتخابات. في المقابل، ينظر المشاركون إلى المرحلة الانتقالية الحالية بوصفها مساراً غير مكتمل، يفتقر إلى رؤية واضحة وأطر مؤسساتية جامعة، ويعاني من اختلالات بنيوية تشمل ضعف المؤسسات التمثيلية، و تمييع ملف العدالة الانتقالية، واستمرار الأزمات الاقتصادية والأمنية، ما ينعكس مباشرة على مستوى الثقة المجتمعية بالمسار الحالي.

تكشف الورقة أن محدودية مشاركة الشباب والشابات لا تعود إلى نقص في الوعي أو الرغبة دائماً، بل إلى قيود بنيوية متشابكة تشمل الإقصاء السياسي والمؤسساتي، والهشاشة الأمنية، وتصاعد الخطاب الطائفي والعنف الجندري، إضافة إلى التدهور الاقتصادي الذي يدفع بعض الشباب، ولا سيما الشابات، نحو مسارات تدفع بهم باتجاهات متعددة ليست بالأمثل لهم. وتُسهم هذه العوامل مجتمعة في إعادة إنتاج الإقصاء السياسي، وتعميق الفجوة بين المجتمع المرحلة الانتقالية.

وتخلص الورقة إلى أن نجاح المرحلة الانتقالية في سورية، وبناء مسار ديمقراطي ذو شرعية واستدامة، يتطلبان إدماج فعلي ومنظّم للفئة الشابة بوصفها شريكاً في صنع القرار، لا مجرد فئة ممثَّلة شكلياً، كما تؤكد أن تعزيز المشاركة الشبابية لا يمكن فصله عن مسارات العدالة الانتقالية، والحماية الاقتصادية والاجتماعية، وتفكيك العسكرة، ومواجهة العنف الجندري والطائفي. ويُعدّ الربط بين الإصلاح السياسي

والبعد الاجتماعي والاقتصادي شرطاً أساسياً لإنتاج مسار انتقالي قادر على بناء دولة ديمقراطية قائمة على المواطنة، والمساءلة، والحقوق المتساوية.

الكلمات المفتاحية:

سورية، المرحلة الانتقالية، مشاركة الشباب، التمييز الجندري، الديمقراطية

ثانياً: المقدمة

تشهد سورية، في أعقاب التحولات السياسية التي أعقبت انهيار بنية الحكم الاستبدادي، مرحلة انتقالية شديدة التعقيد، تتقاطع فيها تحديات ما بعد النزاع مع أسئلة إعادة بناء الدولة، وإعادة تعريف الشرعية، وصياغة عقد اجتماعي جديد. ومنذ الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2024 وحتى اليوم، تتأرجح ملامح هذه المرحلة بين الأمل والفرح من جهة، والخذلان وعدم اليقين من جهة أخرى، في ظل إرث ثقيل من الاستبداد، ونزاع طويل خلّف تفكك اجتماعي وسياسي عميق، وأعاد تشكيل علاقة المجتمع بالدولة والسلطة.

وفي هذا السياق، تبرز قضية المشاركة السياسية بوصفها أحد المحددات الجوهرية لنجاح أو فشل أي مسار انتقالي، ولا سيما ما يتصل بإدماج الفئات الاجتماعية الأكثر تأثراً بمآلات هذا المسار، وفي مقدمتها الفئة الشابة، التي كانت في قلب التحولات المجتمعية والسياسية خلال سنوات النزاع، سواء كضحايا لسياسات الإقصاء والعنف المنهجي، أو كفاعلين في مبادرات محلية ومدنية حاولت سدّ فراغ الدولة وإعادة إنتاج أشكال بديلة من التنظيم والمشاركة المجتمعية.

وعلى الرغم من اتسام الحكومة الانتقالية بطابع شبابي، إلا أن هذا الطابع لا ينعكس بالضرورة في تنوّع التمثيل السياسي والاجتماعي. إذ تتسم بنية السلطة الانتقالية، في جوانب عديدة، بمنطق حكومة اللون الواحد، حيث تتركز دوائر القرار ضمن نطاق سياسي واجتماعي ضيق، بينما تتراجع فرص إدماج الأصوات الخارجة عن هذا الإطار، فكلما ابتعد الفاعلون أو المجموعات عن مركز هذه السلطة، ازدادت حدة الإقصاء، وتحولت المشاركة إلى امتياز مشروط بالانتماء، ليست حق قائم على المواطنة، ويؤدي هذا النمط من الحكم إلى تقويض مبدأ التعددية، ويعيد إنتاج آليات الإقصاء بأدوات وخطابات جديدة.

ورغم الدور المحوري الذي لعبه الشباب خلال سنوات النزاع، لا تزال مشاركتهم في عمليات صنع القرار خلال المرحلة الانتقالية محدودة، وموسومة بطابع رمزي أو شكلي، في ظل غياب أطر مؤسسية تضمن شراكتهم الفعلية، واستمرار أنماط حكم قائمة على منطق الأمر الواقع والشرعية الثورية. وغالباً ما يختزل النقاش حول المرحلة الانتقالية عموماً في الأطر التفاوضية، والمؤتمرات السياسية، وترتيبات تقاسم السلطة بين النخب، إلا أنها اختزلت في سورية بلونها الواحد وشرعيتها الثورية، وتدويرهم لمجرمي الحرب على عهد النظام السابق. إلا أن جوهر العملية يغفل عن سؤال المعنى الاجتماعي والسياسي للانتقال ذاته: ماذا يعني الانتقال السياسي بالنسبة للمجتمع السوري؟ ومن يملك حق تعريفه وتوجيه مساره؟ وأين يقع الشباب والشابات، الذين شكلوا الكتلة الأوسع من المتأثرين بالنزاع، في قلب هذه العملية؟

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن إقصاء الشباب والشابات عن المسار الانتقالي لا يمثل خلل إجرائي عابر، بل يعكس إشكالية بنيوية تهدد شرعية المرحلة الانتقالية واستدامتها، فالانتقال السياسي لا يقتصر على تغيير شكل الحكم أو إعادة توزيع السلطة، بل هو مسار إعادة تعريف المواطنة، والتمثيل السياسي،

والعدالة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو مسار لا يمكن أن يكتسب شرعيته من منطق القوة أو الوقائع المفروضة، بل من قدرته على إنتاج عقد اجتماعي جديد يقوم على المشاركة الواسعة، والمساءلة، والاعتراف بالتعددية المجتمعية والسياسية.

وتكتسب مشاركة الشباب والنساء في هذا السياق أهمية مضاعفة، ليس فقط من منظور التمثيل، بل بوصفها شرط بنيوي لإنتاج شرعية سياسية جديدة للعملية الانتقالية، وعليه، تسعى هذه الورقة إلى تحليل تصورات الشباب والشابات السوريين للديمقراطية والمرحلة الانتقالية، واستكشاف موقعهم الفعلي في العملية السياسية، ودورهم المحتمل في بناء الثقة وإعادة ترميم العلاقات المجتمعية، مع التركيز على القيود البنيوية السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والجندرية التي تحدّ من مشاركتهم، وتهدف في نهاية المطاف إلى تقديم توصيات سياساتية تسهم في الانتقال من منطق المشاركة الشكلية إلى التمكين الديمقراطي، بما يدعم بناء دولة سورية قائمة على المواطنة، والمساءلة، والشرعية المجتمعية.

بناء عليه تركز الورقة على عدة نقاط:

- كيف يبني الشباب/ات تصوراتهم حول الديمقراطية في السياق السوري؟
- تصورات الشباب للمرحلة الانتقالية والمسار الحالي.
- موقع الشباب ودورهم في العملية السياسية – بين الفاعلية والإقصاء.
- القيود البنيوية على مشاركة الشباب والشابات في المسار السياسي.
- دور الشباب/ات في الحوار، بناء الثقة، وإعادة ترميم العلاقات المجتمعية.
- آفاق المشاركة ومستقبل الدور الشبابي في بناء الدولة الديمقراطية.

وفي هذا الإطار، تكتسب المقاربة الأممية لتمكين الشباب أهمية خاصة، إذ يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة **أنطونيو غوتيريش** أن: "*تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تحولاً جذرياً – وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا إذا قمنا بتمكين الشباب والعمل معهم على قدم المساواة*". (Guterres، 2024)

ثالثاً: الإطار المنهجي والتحليلي

تعتمد هذه الورقة منهجية نوعية، استندت إلى جلسات نقاش مركزة (Focus Groups)، ومقابلات فردية معمّقة، إضافة إلى استبيان داعم، إلى جانب دراسة مكتبية شملت مراجعة أدبيات وتقارير وقرارات أممية ذات صلة. وتستند الورقة، في إطارها المرجعي، إلى قرار مجلس الأمن الخاص بالشباب والأمن والسلام 2250. (Council, 2015) الذي يُعد الإطار الدولي الأول الذي يعترف بالدور المحوري للشباب في الوقاية من النزاعات، وبناء السلام، والمشاركة في عمليات صنع القرار، ويؤكد على ضرورة إدماجهم بوصفهم شركاء فاعلين لا متلقين للسياسات، وتهدف هذه المقاربة إلى فهم تصورات الشباب والشابات السوريين حول الديمقراطية والمرحلة الانتقالية، وتحليل موقعهم الفعلي ضمن المسار السياسي الحالي.

شملت العيّنة 55 مشارك ومشارك توزّعوا بين جلسات النقاش المركزة والمقابلات الفردية إضافة لاستبيان داعم، وقد كانت الجلسات مراعية للتوازن الجندري لكي يعكس مركزية تجارب الشابات إلى جانب الشباب في تحليل مسار المرحلة الانتقالية.

- **التوزيع العددي والجندري لعينة البحث:**

يوضح الشكل التالي التوزيع العددي والجندري لعينة الدراسة، والتي شملت 55 شاب وشابة (31 شابة و24 شاب)، ممن شاركوا في جلسات النقاش المركزة والمقابلات الفردية المعمّقة، ويعكس هذا التوازن المقصود حرص الورقة على إدماج تجارب الشابات والشباب بوصفهم فاعلين أساسيين في فهم وتحليل مسار المرحلة الانتقالية.

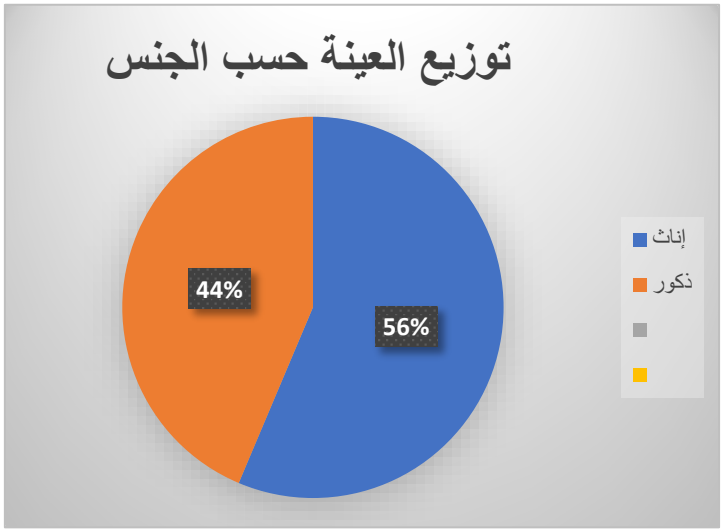

الشكل رقم 1

- **التوزيع الجغرافي للعينة:**

اعتمدت جلسات النقاش المركزة تصميم العينات المختلطة، بحيث جمعت كل جلسة مشاركين من داخل وخارج سورية، إضافة إلى شباب وشابات يتنقلون بين السياقين، على امتداد الجغرافيا السورية ومن غالبية المكونات الدينية والقومية والطائفية، وإن اختيار المنهجية المختلطة سعى إلى مقاربة التجربة السورية بوصفها تجربة متعدّدة السياقات، وإتاحة نقل الخبرات المعرفية بين المشاركين، وفتح نقاشات أوسع حول الفوارق في التجربة السياسية، والأمنية، والاجتماعية، وكيفية انعكاسها على تصورات الديمقراطية والمرحلة الانتقالية.

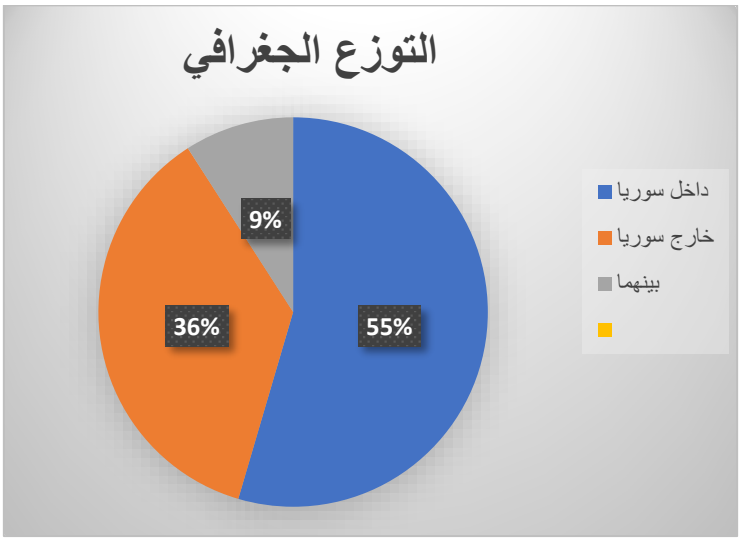

الشكل رقم 2

- **النظريات المستخدمة:**

يعتمد التحليل على مقاربة نوعية تجمع بين التحليل البنائي والتحليل البنيوي، فمن جهة، يركّز التحليل البنائي على كيفية فهم الشباب لمعاني الديمقراطية، المشاركة، والمرحلة الانتقالية انطلاقاً من تجاربهم مع الاستبداد، النزاع، والإقصاء. ومن جهة أخرى، يسلّط التحليل البنيوي الضوء على القيود السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي تحدّ من قدرة الشباب على تحويل هذه التصورات إلى ممارسة سياسية فعلية، ولا سيما في ظل هشاشة الأطر القانونية، وهيمنة منطق الولاءات، والتحديات الجندرية.

وفي هذا الإطار، ينسجم التحليل التحويلي مع ما يؤكده إيمانويل والرشتاين من أن الفهم النقدي لا ينفصل عن الاختيار القيمي والفعل السياسي، إذ يشير إلى أن "*علينا أولًا وقبل كل شيء أن نحاول فهم ما يجري بوضوح. ثم علينا أن نختار الاتجاهات التي نريد أن يسير فيها العالم. وأخيراً، يجب أن نكتشف كيف يمكننا*

التصرف في الحاضر لكي يسير على الأرجح في الاتجاه الذي نفضل. يمكننا اعتبار هذه المهام الثلاث مهام فكرية وأخلاقية وسياسية. (Wallerstein, 2004)

ويعكس هذا الطرح جوهر المنظور التحويلي الذي يربط بين المعرفة النقدية، والالتزام القيمي، والممارسة السياسية، بما يجعل من تجاوز القيود الظاهرة في الشكل عملية تتطلب تحول في البُنى والعلاقات وآليات المشاركة، لا مجرد إصلاحات جزئية أو تغييرات خطابية.

وفي هذا السياق، يوضّح الشكل التالي منطق إعادة إنتاج العنف في السياق الانتقالي، حيث تتغذّى مظاهر الإقصاء السياسي، والهشاشة المؤسسية، والتدهور الاقتصادي، والعنف المجتمعي على بعضها البعض ضمن حلقة مغلقة، ما يحوّل العنف من حدث طارئ إلى بنية مستمرة، ويساعد هذا الإطار التفسيري على فهم كيف تسهم هذه الديناميات المتداخلة في تكريس القيود البنيوية التي تواجه مشاركة الشباب، ويبرز في الوقت ذاته محدودية المقاربات التي تعالج كل بُعد بمعزل عن الآخر.

دوامة إعادة إنتاج العنف في السياق الانتقالي

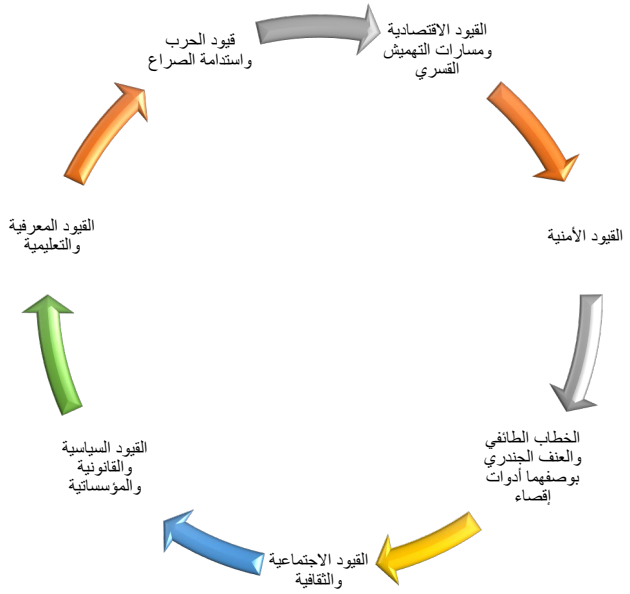

الشكل رقم 3

يتيح هذا الإطار فهماً متكاملاً للفجوة بين تطلعات الشباب السوري والبُنى الانتقالية القائمة، ويشكّل الأساس الذي تنطلق منه الورقة في تحليل نتائجها وصياغة توصياتها السياساتية، انطلاقًا من ضرورة كسر الحلقة البنيوية المنتِجة للعنف بدل الاكتفاء بإدارتها.

رابعاً: النتائج

1- كيف يبني الشباب/ات تصوراتهم حول الديمقراطية في السياق السوري؟

أظهرت نتائج الجلسات أن الشباب والشابات السوريين لا ينظرون إلى الديمقراطية بوصفها إجراء تقني أو آلية انتخابية فحسب، بل كمنظومة قيمية شاملة ترتبط بالعدالة، والمساءلة، والكرامة الإنسانية، والقدرة على التأثير الفعلي في القرار السياسي. وقد تشكّل هذا الفهم في سياق تجارب طويلة من الاستبداد، والمؤسسات الشكلية، والإقصاء السياسي، ما دفع الشباب إلى إعادة تعريف الديمقراطية انطلاقاً من غيابها لا من ممارستها.

من منظور بنائي، يبني الشباب معنى الديمقراطية بوصفها علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع، تقوم على المحاسبة المتبادلة، لا على التفويض المطلق للسلطة، وقد أكدت إحدى المشاركات المقيمة خارج سورية *"الديمقراطية مو بس ننتخب، هي إنو نقدر نحاسب، وإنو يكون في قانون ما حدا فوقه"*. (مشاركة، جلسة مركزة رقم 1، 2025)

يعكس هذا الاقتباس إدراكاً ديمقراطياً يتجاوز المفهوم الإجرائي، ويركّز على جوهر السلطة وحدودها، وهو ما يتقاطع مع تصور الشباب للديمقراطية كضمانة ضد عودة الاستبداد، وليس كغاية شكلية بحد ذاتها. في الوقت ذاته، كشفت النتائج عن فجوة واضحة بين هذا الفهم المعياري للديمقراطية وبين التجربة السياسية المعاشة، فقد عبّر العديد من المشاركين عن تشككهم في الممارسات السياسية القائمة، معتبرين أنها تعيد إنتاج أنماط إقصاء قديمة بأدوات جديدة. وفي هذا السياق، قالت إحدى المشاركات المقيمة داخل سورية:*" جرّبنا انتخابات قبل، وكانت شكلية، فما عاد نثق إنو الديمقراطية بس صندوق"*. (مشاركة، جلسة مركزة رقم 1، 2025)

يشير هذا الطرح إلى أن فقدان الثقة لا ينبع من رفض للديمقراطية، بل من تجارب سابقة أفرغت المفهوم من مضمونه، ما دفع الشباب إلى المطالبة بديمقراطية مرتبطة بالنتائج والحقوق، لا بالإجراءات وحدها.

من منظور بنيوي، لا يمكن فصل هذا التصور عن السياق السياسي والأمني والاقتصادي الذي يعيش فيه الشباب، فاستمرار غياب العدالة، وضعف المؤسسات، وانعدام الاستقرار، كلها عوامل تجعل الديمقراطية تبدو بالنسبة لبعض المشاركين مشروع مؤجل أو مشروط. ومع ذلك، لم تُظهر الجلسات نزعة لرفض الديمقراطية، بل وعي نقدي بمتطلبات تحققها، وقد لخّص أحد المشاركين الذي يقيم بين سورية

وخارجها هذا التوتر بقوله: *"نحنا بدنا ديمقراطية، بس مو ديمقراطية على الورق، بدنا شي نحسه بحياتنا"*. (مشارك، جلسة مركزة رقم 2، 2025)

تُظهر هذه النتائج أن الشباب السوري يمتلك فهماً نقدياً ومتقدماً للديمقراطية، تشكّل في سياق معقّد، ويصطدم اليوم ببنى سياسية لا تزال عاجزة عن ترجمة هذا الفهم إلى مؤسسات وممارسات فعلية.

2- تصورات الشباب/ات للمرحلة الانتقالية والمسار السياسي:

أظهرت نتائج الجلسات أن تصورات الشباب والشابات للمرحلة الانتقالية تتسم بدرجة عالية من الغموض والالتباس، ليس نتيجة ضعف في الفهم السياسي، بل بسبب غياب تعريف واضح ومشترك للمرحلة الانتقالية في الخطاب والممارسة السياسية الراهنة، فقد عبّر معظم المشاركين عن صعوبة تحديد ما إذا كانت سورية تعيش فعلياً مرحلة انتقالية، أم حالة مؤقتة مفتوحة دون أفق زمني أو سياسي محدد، من منظور بنائي، يبني الشباب فهمهم للمرحلة الانتقالية بوصفها مساراً يفترض أن يؤدي إلى تغيير جذري في شكل الحكم، وبناء مؤسسات جديدة قائمة على العدالة والمساءلة. غير أن هذا الفهم يصطدم بواقع سياسي لا يعكس، في نظرهم، خصائص انتقال ديمقراطي واضح. وقد عبّرت إحد المشاركات في إحدى المقابلات الفردية والعاملة بملف المحاسبة عن هذا الالتباس بقوله: *"الانتقال يعني نعرف وين رايحين، بس حالياً نحن ما منعرف إذا هالمرحلة إلها نهاية"*. (مشاركة، جلسة فردية رقم 3، 2025)

يعكس هذا الاقتباس تصوراً للانتقال السياسي كعملية لها اتجاه وغاية، لا مجرد حالة مؤقتة أو تغيير شكلي، وهو ما يفتقده الشباب في المسار حالياً.

كما كشفت الجلسات عن فجوة بين التصور النظري للمرحلة الانتقالية وبين التجربة المعاشة، ففي حين يفترض المشاركون أن المرحلة الانتقالية يجب أن تتضمن مسارات واضحة للعدالة الانتقالية، وبناء مؤسسات تمثيلية، وضمان الحريات، عبّر كثيرون عن خيبة أملهم من غياب هذه الركائز حتى الآن، وفي هذا السياق، قال أحد المشاركين المقيم في سورية ومن إحدى المكونات السورية: *"ما في انتقال بلا عدالة، وإذا العدالة مؤجلة لسنين، شو يعني انتقال؟"*. (مشارك، جلسة مركزة رقم 3، 2025)

يشير هذا الطرح إلى أهمية العدالة الانتقالية في وعي الشباب بوصفها معيار أساسي لقياس جدّية أي مسار انتقالي، لا كملف ثانوي يمكن تأجيله دون كلفة سياسية واجتماعية، ومن منظور بنيوي، يسقط المشاركون هذا الخلل إلى مجموعة من القيود الهيكلية، أبرزها تعدد مراكز القرار، وهيمنة منطق الأمر الواقع، واستمرار الأولويات الأمنية والاقتصادية على حساب بناء مؤسسات ديمقراطية. وقد أدى ذلك،

بحسب المشاركين، إلى تحويل المرحلة الانتقالية إلى عملية تدار من الأعلى، دون إشراك فعلي للمجتمع، بما في ذلك الشباب، وقد لخّص أحد المشاركين المقيمين في سورية هذا الشعور بقوله: "*المرحلة الانتقالية صايرة شي بين السياسيين، نحنا بس بنتأثر فيها*" (مشارك، جلسة مركزة رقم 2، 2025)

في السياق ذاته، أشارت إحدى المشاركات المقيمات في سورية إلى أن هذا الواقع لا ينفي إمكانية الانتقال من موقع التأثر إلى موقع الفاعلية في حال توفرت القدرة على التنظيم والعمل الجماعي. واستشهدت بتجربة حملات الضغط التي شاركت فيها للاعتراض على بعض القرارات والتعاميم التي اعتُبرتها مجحفة، ومن بينها الحملة المطالِبة بإلغاء تعميم وزارة العدل رقم (17)، قائلة:

> "*صح نحن عم نتأثر بشكل أو بآخر، بس بشوف مهم نعرف ننظم حالنا و نشتغل على شو بدنا لنطلع من حالة المتأثر لحالة المؤثرين*" (مشاركة، جلسة مركزة رقم 2، 2025)

تعكس هاتان الإفادتان تصور مشترك لدى المشاركين حول محدودية دور الشباب في المرحلة الانتقالية، حيث يُنظر إليهم في الغالب بوصفهم متأثرين بمسارات تُدار خارج دوائر مشاركتهم المباشرة، وفي الوقت نفسه، تشير إحدى الإفادتين إلى إدراك بعض الشباب لإمكانية تجاوز هذا الموقع عبر التنظيم والعمل الجماعي، بما يسمح بالانتقال من موقع التأثر إلى موقع التأثير المشروط بتوفر أدوات الفعل الجماعي. في الوقت ذاته، لم تُظهر النتائج رفض كامل لفكرة المرحلة الانتقالية، بل تشكك في شكلها وإدارتها، فقد عبّر بعض المشاركين عن أمل حذر بإمكانية تصحيح المسار، شريطة إعادة تعريف الانتقال السياسي بوصفه عملية تشاركية، لا ترتيبات فوقية. ويشير هذا إلى أن الأزمة لا تكمن في فكرة الانتقال بحد ذاتها، بل في كيفية بنائه ومن يملك حق توجيهه.

تُبرز هذه النتائج أن المرحلة الانتقالية، كما يراها الشباب السوري، تقف عند مفترق حاسم: فإما أن تتحول إلى فرصة لإعادة بناء الشرعية عبر المشاركة والعدالة، أو أن تستمر كحالة انتقالية مفتوحة تُعيد إنتاج الإقصاء وتعمّق فجوة الثقة بين المجتمع والمسار الساسي.

3- موقع الشباب/ات ودورهم في العملية السياسية – بين الفاعلية والإقصاء:

أظهرت نتائج الجلسات أن الشباب والشابات السوريين لا ينظرون إلى أنفسهم بوصفهم فاعلين غائبين عن الشأن العام، بل كقوة اجتماعية وسياسية موجودة لكن مُقيدة، فقد عبّر المشاركون عن وعي واضح بدورهم المحتمل في المرحلة الانتقالية، مقابل شعور متزايد بأن هذا الدور لا يجد طريقه إلى الفعل السياسي المنظّم، بسبب غياب قنوات مشاركة حقيقية ومؤثرة.

من منظور بنائي، يرى الشباب أن دورهم في العملية السياسية لا يقتصر على شغل مواقع رسمية في هياكل الحكم، بل يشمل الإسهام في صياغة السياسات، وبناء الحوار المجتمعي، والمشاركة في اتخاذ القرار على المستويات المحلية والوطنية، غير أن هذا التصور يصطدم بتجربة متكررة من المشاركة الشكلية، حيث يستدعى الشباب للحضور دون أن يُمنحوا قدرة فعلية على التأثير، وقد عبّر إحد المشاركات بمقابلة فردية والتي قررت العودة لسورية و العمل على الأرض عن هذا التناقض بقولها: *"في شباب موجودين بالمناصب، بس القرار الحقيقي مو بإيدهم"*. (مشاركة، جلسة فردية رقم 1، 2025)

يعكس هذا الاقتباس إدراكاً واضحاً للفجوة بين التمثيل الرمزي والتمكين الفعلي، ويشير إلى أن إشراك الشباب، كما يطبق حالياً، هو لإضفاء شرعية شكلية على قرارات مُتخذة مسبقاً.

كما أظهرت النتائج أن العديد من الشباب يرون أنفسهم متأثرين بالسياسة أكثر من كونهم مشاركين فيها، رغم امتلاكهم الرغبة والقدرة على الانخراط، ويعود ذلك، بحسب المشاركين، إلى أن المجال السياسي لا يزال مغلقاً أو محكوماً بولاءات وشبكات نفوذ يصعب اختراقها، وفي هذا السياق، قالت إحدى المشاركات التي بقيت في سورية وطالها النزوح عدة مرات وأخرها تلك التي أجبرتها على مغادرة السويداء لشراسة الحملة العسكرية:

> *"نحنا منتحمّل نتائج القرارات، بس ما منشارك بصناعتها وهاد بخلينا عرضة للضغط مرتين أول شي لأنه بياخذوا القرار و الثاني لأن أساساً ما أشركوا المجتمع وحددوا الاحتياجات على أساسه"*. (مشاركة، جلسة مركزة رقم 4، 2025)

يشير هذا الطرح إلى شعور باللاعدالة السياسية، حيث يتحمّل الشباب كلفة السياسات دون أن يكون لهم صوت في تحديدها، ما يعزز الإحباط ويقوّض الثقة بالعملية السياسية برمتها.

في المقابل، أظهرت الجلسات أن الشباب لا ينتظرون بالضرورة الاعتراف الرسمي للقيام بأدوارهم، بل يلجأ كثيرون إلى فضاءات بديلة للمشاركة، مثل العمل المحلي، والمبادرات المجتمعية، والنشاط المدني غير الرسمي. غير أن المشاركين أكدوا أن هذه الأدوار، رغم أهميتها، تبقى محدودة الأثر ما لم تُربط بمسارات سياسية ومؤسساتية أوسع.

تُبرز هذه النتائج أن التحدي الأساسي لا يكمن في غياب الرغبة أو القدرة لدى الشباب، بل في نمط إدارة المشاركة السياسية الذي يحصر دورهم في أطر رمزية، ويمنع تحولهم إلى شركاء فعليين في صياغة المرحلة

الانتقالية. وهو ما يجعل من إعادة تعريف موقع الشباب في العملية السياسية شرطاً أساسياً لبناء مسار ديمقراطي أكثر شمولاً وشرعية.

4- القيود البنيوية على مشاركة الشباب والشابات في المسار السياسي:

تظهر نتائج الشكل التالي أن القيود التي تحد من مشاركة الفئة الشابة في الحياة السياسية لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتداخل ضمن منظومة بنيوية مركبة تشمل الأبعاد السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويكشف هذا الواقع محدودية المقاربات التي تكتفي بتفسير هذه القيود أو تحليل تأثر الشباب/ات بها، إذ إن الاقتصار على التحليل البنيوي أو البنائي، كلٌّ على حدة، يُفضي في كثير من الأحيان إلى إعادة إنتاج منطق الإقصاء بدل تفكيكه. لذلك يجب أن نسأل أنفسنا ما الذي يجب فعله لعدم إنتاجية الاقصاء.

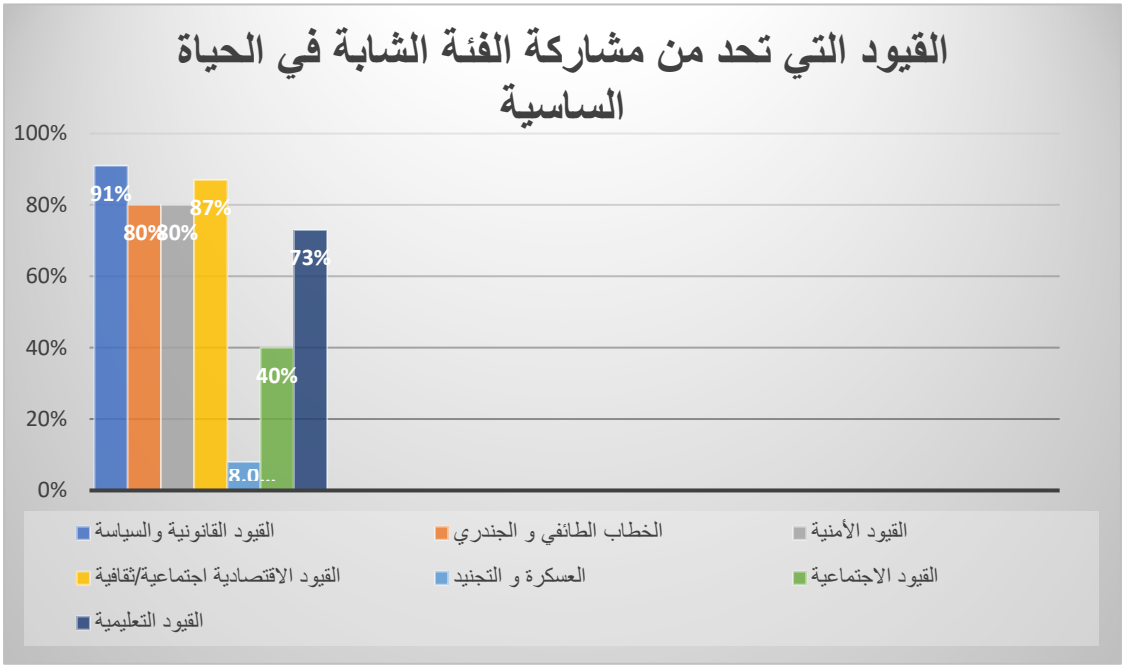

الشكل رقم 4

أ- القيود السياسية والقانونية والمؤسساتية:

تُشير النتائج إلى أن البنية السياسية والقانونية القائمة شكلت نسبة 90% من هذه القيود، حيث أنها لا تتيح قنوات مؤسسية واضحة أو آمنة تُمكن الشباب والشابات من المشاركة في صنع القرار،ويقترن ذلك بغياب الأطر القانونية الناظمة، وضعف المجالس التمثيلية، واستمرار هيمنة منطق الولاءات السياسية، ما يحد من وصول الشباب إلى مواقع التأثير ويُبقي العمل السياسي محصوراً ضمن دوائر مغلقة. وقد عبّر

أحد المشاركين المتواجد خارج سورية وقد تعرف على الحياة الساسية بعد رحلة لجوئه وتشكل وعيه لأهمية هذه المرحلة عن هذا الواقع بقوله:

"السياسة عنا ما إلها باب ندخل منه، إلا إذا كنا تابعين لحدا، يعني نحنا من زمان ما عنا هذا الوصول وكانت السياسة محصورة بالأشخاص و الطبقات المجتمعية، اليوم كل ماله الموضوع على تعقيد أكثر وما بتعرف كيف وشلون ومين وعلى مين توقع المسؤولية. حتى قانون أحزاب واللي هو من أبسط الحقوق غير موجود". (مشارك، جلسة مركزة رقم 4، 2025)

يعكس هذا الاقتباس أن هناك تصور شائع لدى المشاركين لطبيعة الهيكل السياسي الذي بطبيعته مغلق، و ترتبط فيه فرص المشاركة بالانتماء أو الولاء أكثر من ارتباطها بالكفاءة أو التمثيل الشعبي، وفي هذا السياق، تُظهر نتائج الجلسات أن القيود السياسية والمؤسساتية تتجاوز مسألة غياب القنوات الرسمية، لتتجسد في بنية سياسية تتسم بهشاشة الإطار القانوني، وتداخل الاعتبارات الأمنية مع العمل السياسي، ومركزية اتخاذ القرار، ونخبوية أنماط المشاركة. وتسهم هذه العوامل مجتمعة في إنتاج حالة من الإقصاء البنيوي للشباب، تُحد من فرص انخراطهم الفعلي، وتضعف ثقتهم بالمؤسسات بوصفها فضاءات تمثيلية قادرة على استيعاب مشاركتهم.

ب- القيود الاقتصادية ومسارات التهميش القسري:

برزت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة بوصفها أحد أبرز العوامل البنيوية المعيقة لمشاركة الشباب والشابات في الحياة السياسية، وربما أكثرها إلحاحًا في السياق السوري الراهن. فقد أظهرت مداخلات المشاركين أن البطالة، وانعدام الاستقرار الوظيفي، وغياب الفرص الاقتصادية، تدفع كثير من الشباب إلى إعطاء الأولوية لتأمين سبل العيش على حساب الانخراط في الشأن العام، بحيث تصبح المشاركة السياسية ترف يصعب تحمله في ظل متطلبات البقاء اليومية، وفي هذا السياق، قال أحد المشاركين المقيمين في دمشق *"كيف بدنا نشتغل سياسة ونحن عم نركض ورا لقمة العيش"* (مشارك، جلسة مركزة رقم 4، 2025)

يتضاعف أثر هذه القيود في المناطق التي لا يزال النزاع مستمر فيها، حيث تتقلص الخيارات الاقتصادية إلى حد كبير، وتترافق مع مستويات عالية من القلق وانعدام الأمان، وقد عبّرت إحدى المشاركات المقيمات في إحدى هذه المناطق عن ذلك بقولها:

"الخيارات اليوم بالمنطقة جداً شحيحة، والوضع العام مقلق، لدرجة إنو الواحد ما عاد قادر يفسّر اللي عم يصير. اليوم في عدد كبير من الصبايا، بسبب فقدان المعيل وتقطّع

سبل النجاة، بيلاقوا حالهم مضطرين للانخراط في مسارات قاسية حتى يقدروا يؤمّنوا الأكل والشرب إلهم أو لأولادهم". (مشاركة، جلسة مركزة رقم 1، 2025)

لا يقتصر أثر هذه القيود الاقتصادية على الحدّ من المشاركة السياسية فحسب، بل يمتدّ، في بعض الحالات، إلى دفع بعض الشباب، ولا سيما الشابات، نحو مسارات تهميش قسرية وعالية الخطورة اجتماعياً. وتشمل هذه المسارات أشكالاً مختلفة من الاستغلال الجنسي، أو الارتباط بشبكات التجنيد والعنف، أو الانخراط في أنشطة غير نظامية ضمن الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك أنشطة مرتبطة بالمواد المخدّرة. ومن منظور بنيوي، لا تُفهم هذه المسارات بوصفها خيارات فردية، بل كنتيجة مباشرة لغياب سياسات الحماية الاقتصادية والاجتماعية في سياق انتقالي هش، ما يحوّل الإقصاء الاقتصادي إلى آلية لإعادة إنتاج الإقصاء السياسي والاجتماعي في آن واحد.

وتشير نتائج الجلسات إلى أن نحو 87٪ من المشاركين ربطوا بشكل مباشر بين التدهور الاقتصادي وتراجع القدرة على المشاركة السياسية، أو الانزلاق نحو أشكال مختلفة من التهميش القسري، ما يؤكد مركزية العامل الاقتصادي في فهم حدود المشاركة الشبابية في المرحلة الانتقالية.

ج- القيود الأمنية:

شكّلت البيئة الأمنية أحد أبرز العوائق البنيوية أمام مشاركة الشباب والشابات في الحياة السياسية، حيث أظهرت نتائج الجلسات أن نحو 80٪ من المشاركين ربطوا بشكل مباشر بين الخوف، والتهديد، وانعدام الحماية القانونية، وبين تراجع قدرتهم على التعبير العلني أو الانخراط في أي شكل من أشكال التنظيم السياسي. ففي ظل هشاشة الأطر الأمنية والقانونية، تتحول المخاطر المحتملة إلى رقابة ذاتية مستمرة، تدفع الشباب والشابات إلى تجنّب الفضاء العام بوصفه مساحة غير آمنة ومعترك للسجالات. وقد عبّرت إحدى المشاركات المقيمات داخل سوريا عن هذا الواقع بقولها: "أحياناً بتفضّلي تسكتي، لأنو ما في ضمانة تحميكي إذا حكيتي، فما بالك إذا كنتي بنت ريف ولسا العشيرة هي المتحكمة بكل شي». (مشاركة، جلسة مركزة رقم 3، 2025)

يعكس هذا الاقتباس كيف تتحول الهشاشة الأمنية إلى عامل بنيوي يُعيد تشكيل السلوك السياسي للشباب، ويقوّض إمكانية المشاركة الحرة، ليس فقط من خلال التهديد المباشر، بل عبر إنتاج مناخ عام من الخوف وعدم اليقين. كما تُظهر النتائج أن أثر هذه القيود يتضاعف عندما تتقاطع مع البنى الاجتماعية التقليدية، مما يفرض حدوداً إضافية على المشاركة، لا سيما بالنسبة للشابات. ومن منظور بنيوي، لا يمكن فصل هذه القيود الأمنية عن غياب ضمانات قانونية فعّالة في السياق الانتقالي، مما يجعل المشاركة السياسية فعلاً عالي الكلفة، ويُبقي الفضاء العام خاضعاً لمنطق الردع بدل الحماية.

د- الخطاب الطائفي والعنف الجندري بوصفهما أدوات إقصاء:

أظهرت الجلسات أن تصاعد الخطاب الطائفي في سياقات العنف الأخيرة، ولا سيما في المناطق التي شهدت مواجهات مسلّحة، ترافق مع أنماط عنف قائم على النوع الاجتماعي، شكّلت عائقاً مركباً أمام مشاركة الشابات في الحياة العامة والسياسية. وقد أكدت المشاركات أن هذه الممارسات، التي شملت أشكالاً متعددة من الترهيب والاعتداء والاستغلال، لا تُفهم بوصفها انتهاكات فردية معزولة، بل كجزء من ديناميات صراع تُستخدم فيها أجساد النساء كوسيلة للضبط الاجتماعي وإعادة إنتاج السيطرة الذكورية والطائفية في آن واحد. وفي هذا السياق، قالت إحدى المشاركات:

> *"اليوم إذا بدي أوصف الموضوع ما فيني أحكي بالعموم وأسكت. في عقبات كثيرة لأني بنت، ولأني ما بنتمي للمكوّن نفسه. حتى اللبس والشكل صار إله اعتبارات وقيود"*. (مشاركة، جلسة مركزة رقم 4، 2025)

يعكس هذا الاقتباس كيف يتقاطع الانتماء الجندري مع الانتماء الطائفي أو المجتمعي في إنتاج قيود يومية على حركة الشابات وحضورهن في الفضاء العام، بما يتجاوز العنف المباشر إلى فرض أشكال غير مرئية من الضبط والمراقبة الاجتماعية. ومن منظور بنيوي، يشكّل هذا النمط من العنف عائقاً مركباً أمام المشاركة السياسية المتكافئة، إذ يدفع الشابات إلى العزوف القسري أو الانسحاب الوقائي من المجال العام. كما يُعاد إنتاج هذا العنف أحياناً عبر خطاب "الحماية"، الذي يُستخدم لتبرير تقييد الحركة وتقليص الحضور العام للنساء، بدل معالجة الأسباب البنيوية لانعدام الأمان. وتشير نتائج الجلسات إلى أن نحو 80٪ من المشاركين والمشاركات اعتبروا أن استمرار الخطاب الطائفي والعنف الجندري يُقوّض أي إمكانية لمشاركة سياسية شاملة، ما لم يُعالج ضمن مقاربة متكاملة للأمن الإنساني والعدالة الانتقالية.

هـ- القيود التعليمية والمعرفية و أثرها في إعادة إنتاج الإقصاء:

أشار المشاركون إلى أن نحو 73٪ منهم يواجهون فجوات معرفية واسعة تتعلق بالمفاهيم السياسية الأساسية، مثل الديمقراطية، والفيدرالية/اللامركزية، والمرحلة الانتقالية، وأُرجعت هذه الفجوات إلى انعدام الحياة السياسية لفترات طويلة، وضعف التعليم المدني والسياسي، وغياب النقاش العام المنظم، ما أسهم في انتشار سوء الفهم والاستقطاب الحاد داخل المجتمع. وقد لخّص أحد المشاركين المقيمين خارج سوريا، والمنتمي إلى أحد مكوّناتها المجتمعية، هذا التحدي بقوله: *"كتير ناس ضد أشياء ما بيعرفوا شو معناها أصلاً"*. (مشارك، جلسة مركزة رقم 2، 2025)

يشير هذا الاقتباس إلى أن غياب المعرفة السياسية لا يقتصر أثره على إضعاف المشاركة الواعية، بل يسهّل توظيف الجهل في تعميق الانقسامات، وإعادة إنتاج خطاب الإقصاء والتخوين، ما يقيّد إمكانات بناء حوار

ديمقراطي قائم على الفهم المتبادل. وعليه، يشكّل القيد التعليمي أحد أخطر القيود البنيوية، لأنه يعمل بشكل غير مباشر لكنه طويل الأمد، ويقوّض إمكانية بناء ديمقراطية تشاركية حتى في حال توفرت مساحات شكلية للمشاركة. فالمشاركة السياسية، في غياب معرفة نقدية، تتحول إلى فعل قابل للتوجيه والتلاعب، بدل أن تكون ممارسة واعية قائمة على الاختيار والمساءلة.

و- القيود الاجتماعية والثقافية:

أظهرت نتائج الجلسات أن نحو 40٪ من المشاركين والمشاركات أشاروا إلى أن المعايير الاجتماعية والثقافية التقليدية لا تزال تشكّل عائقاً ملموساً أمام مشاركة الشباب في الحياة العامة، ولا سيما الشابات، فقد بيّنت المداخلات أن الانخراط السياسي غالباً ما يُقابل بالوصم الاجتماعي، والتحريض، وأشكال من العنف اللفظي، خاصة في الفضاءات العامة والرقمية، ما يحوّل المشاركة السياسية إلى فعل محفوف بكلفة اجتماعية عالية. وقد عبّرت إحدى المشاركات المقيمات خارج سوريا عن هذا الواقع بقولها: *"المرأة لما تحكي سياسة، بيصير النقاش شخصي ضدها"*. (مشاركة، جلسة مركزة رقم 3، 2025)

كما أكّد أحد المشاركين المقيمين داخل سوريا أثر الأعراف الاجتماعية السائدة على نظرة المجتمع إلى العمل السياسي بقوله:

> *"بمجتمعاتنا في كثير من الأمور المغلوطة، وخصوصاً المرتبطة بالسياسة، وغالباً بتترابط بعدم النزاهة أو بالأخلاقيات السيئة إذا حكيت أو اهتميت بالسياسة"* (مشارك، جلسة مركزة رقم 1، 2025)

يُظهر الاقتباسان أن الخطاب المجتمعي لا يكتفي بردع المشاركة، بل يقوم بتحويلها إلى فعل محفوف بالكلفة الاجتماعية، حيث تتعرض النساء لتخصيص الهجوم على ذواتهن وهوياتهن، بينما يُنظر إلى الانخراط السياسي عموماً بوصفه ممارسة مشبوهة أخلاقياً. ويؤدي ذلك إلى تضييق الفضاء العام المتاح للفئة الشابة، وإلى تعزيز أنماط الرقابة الذاتية والانسحاب الطوعي من العمل العام، حتى في غياب القمع المباشر. وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن القيود الاجتماعية والثقافية تشكل حلقة وسيطة بين البنية السياسية المغلقة والعنف الرمزي والجندري، إذ تُظهر الإقصاء وتُقدمه كنتاج "طبيعي" للأعراف، لا كخيار سياسي أو بنيوي. وهو ما يجعل معالجة ضعف المشاركة الشبابية، ولا سيما النسوية، غير ممكنة من خلال الإصلاحات المؤسسية وحدها، ما لم تزود بمقاربات تستهدف تغيير الخطاب المجتمعي، وبناء شرعية ثقافية للمشاركة السياسية بوصفها حق عام لا وصمة اجتماعية.

ز- قيود الحرب واستدامة الصراع:

تُظهر الجلسات أن استمرار الصراع الهوياتي، إلى جانب الانتشار الواسع للسلاح، دفعا في إعادة تشكيل أولويات الشباب، ولا سيما الذكور منهم، على نحو يدفعهم إلى التخندق ضمن هويات فرعية يغلب عليها منطق البقاء والدفاع عن الوجود. وفي هذا السياق، تُصبح الاعتبارات الوجودية أكثر حضوراً من أي انخراط في الفضاء العام أو في مسارات الحوار والمشاركة المدنية، بغض النظر عن مشروعية القضايا المطروحة. وهذا ما ذكره أحد المشاركين المقيم خارج سورية عن هذا الواقع بقوله:

> *"لما بيشتد القتل والضرب ما عاد في عندك خيار، يا بتتركها للحظ وما بتنقتل، يا بتحمل السلاح ووقتها يا قاتل يا مقتول. بعد معارك السويداء، البعض من أصدقائي تركوا الجامعات، وبسبب الحصار حملوا السلاح. كيف فيك تكون منخرط بالحوار والنقاش والسلاح هو صاحب الكلمة؟ اليوم إذا كنا عم نفكر بحلول، لازم نفكر كيف نرجّع الشباب والصبايا لحياتهم الطبيعية، لأن الطرفين متضررين. السلاح ما عاد بس رصاصة، هو ماكينة شغّالة عم تجند الكل، فكرياً أو عسكرياً، وعم تفرز الناس على أساس الهوية".*
> (مشارك، جلسة فردية رقم 6، 2025)

يعكس هذا الطرح إدراكاً واسعاً لتحوّل العسكرة من حالة استثنائية إلى بنية دائمة تُنظّم العلاقات الاجتماعية والسياسية، حيث يُقوَّض الفعل المدني لصالح منطق القوة، ويُعاد توجيه طاقات الشباب من مساحات التعليم والمشاركة إلى مسارات الصراع، ونتيجة لذلك، تُصبح المشاركة في الحوار العام أو العمل السياسي محدودة الجدوى في سياق تُهيمن عليه أدوات العنف، مما يجعل أي حديث عن تمكين الشباب أو إشراكهم مرهوناً بتفكيك ديناميات الحرب واستعادة شروط الحياة المدنية الطبيعية.

ففي ظل غياب قنوات سياسية مؤسسية آمنة، وتداخل العنف الأمني والطائفي مع أنماط هيمنة ذكورية تستهدف الشابات بشكل خاص، وتفاقم الإقصاء الاقتصادي الذي يدفع بعض الشباب نحو مسارات بقاء قسرية، تصبح المشاركة السياسية مرهونة بتوفير حد أدنى من الأمان الإنساني والكرامة الاجتماعية، كما أن استمرار الفجوات المعرفية والتعليمية يعمّق من قابلية توظيف الشباب في صراعات الاستقطاب بدل تمكينهم كفاعلين ديمقراطيين.

5- دور الشباب في الحوار، بناء الثقة، وإعادة ترميم العلاقات المجتمعية:

أظهرت الجلسات أن الشباب والشابات ينظرون إلى الحوار وبناء الثقة بوصفهما عنصرين أساسيين في أي مسار نحو الديمقراطية، لا سيما في سياق مجتمعي تعرّض لانقسامات عميقة نتيجة النزاع الممتد، فقد

عبّر المشاركون عن قناعة بأن إعادة ترميم العلاقات المجتمعية لا يمكن أن تتحقق فقط عبر اتفاقات سياسية أو ترتيبات مؤسساتية، بل تتطلب جهداً مجتمعياً طويل الأمد يكون للشباب فيه دور محوري.

من منظور بنائي، يبني الشباب فهمهم للحوار ليس كعملية شكلية أو نخبوية، بل كمساحة لإعادة تعريف العلاقة بين الأفراد والجماعات، وإعادة إنتاج معنى العيش المشترك، وقد أشار عدد من المشاركين إلى أن غياب الحوار الحقيقي أسهم في تعميق الاستقطاب وسوء الفهم بين مكونات المجتمع السوري، وفي هذا السياق، قال أحد المشاركين قرر العودة بالفترة الحالية لمحاولة الانخراط والدفع بعجلة التغيير:" *نحنا ما تعودنا نحكي مع بعض، كل واحد محصور بجماعته*" . (مشارك، جلسة مركزة رقم 1، 2025)

يعكس هذا الاقتباس إدراكاً لعمق الانقسام الاجتماعي، ويشير إلى أن الحوار بالنسبة للشباب ليس ترفاً، بل ضرورة لإعادة بناء الثقة، كما أظهرت النتائج أن الشباب يرون أنفسهم مؤهلين للعب دور وسطي في عمليات الحوار، بحكم تواصلهم الأوسع، وانفتاحهم النسبي، وقدرتهم على استخدام أدوات جديدة، مثل الإعلام الرقمي والمبادرات المحلية، وقد عبّرت إحدى المشاركات عن هذا الدور بقولها:" *الشباب قادرين يفتحوا مساحات حكي ما بتقدر تفتحها القيادات التقليدية*" . (مشاركة، جلسة مركزة رقم 4، 2025)

يشير هذا الطرح إلى تصور بنائي لدور الشباب كجسر بين المكونات المختلفة، وكفاعلين قادرين على تجاوز الحواجز التقليدية التي تعيق التواصل. من منظور بنيوي، أكد المشاركون أن غياب الأطر المؤسسية الداعمة للحوار والمصالحة يحدّ من أثر المبادرات الشبابية، ويجعلها عرضة للتهميش أو التسييس، فقد أشاروا إلى أن العديد من المبادرات المجتمعية تبقى محصورة في نطاق ضيق، دون أن تُدمج في سياسات عامة أو مسارات رسمية للمصالحة. وقد لخّص أحد المشاركين المقيم في هذا الواقع بقوله:" *نشتغل على الأرض، بس ما حدا بياخد شغلنا بجدية وغالباً بقولولنا بدنا ناخذ النصيحة من ولاد*" . (مشارك، جلسة مركزة رقم 2، 2025)

يعكس هذا الاقتباس فجوة بين الفعل المجتمعي والمستوى السياسي، حيث يُنظر إلى مبادرات الشباب كجهود جانبية لا كجزء من مسار وطني شامل.

كما أولى المشاركون أهمية خاصة لدور الشباب في مواجهة خطاب الكراهية والتحريض، سواء في الفضاء العام أو على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد أشاروا إلى أن تفكيك هذا الخطاب يتطلب مبادرات يقودها شباب يمتلكون أدوات التواصل الحديثة والقدرة على الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع، وفي هذا

السياق، قالت إحدى المشاركات المقيمة خارج سورية: *" إذا ما واجهنا خطاب الكراهية، أي مصالحة رح تكون كذب"*. (مشاركة، جلسة مركزة رقم 3، 2025)

يشير هذا الطرح إلى الإدراك بأن المصالحة ليست مجرد تصالح سياسي، بل عملية ثقافية ومعرفية تتطلب تغييراً في الخطاب والسلوك. تُبرز هذه النتائج أن الشباب لا ينظرون إلى أنفسهم كمتلقين لنتائج المصالحة، بل كفاعلين قادرين على إطلاق مسارات حوار من القاعدة إلى القمة، غير أن تحويل هذا الدور إلى أثر مستدام يتطلب الاعتراف المؤسسي بمبادراتهم، وتوفير بيئة آمنة وداعمة، وربط جهود المصالحة المجتمعية بالمسارات السياسية الأوسع.

6- آفاق المشاركة ومستقبل الدور الشبابي في بناء الدولة الديمقراطية

أظهرت نتائج الجلسات أن الشباب والشابات لا يختزلون مشاركتهم السياسية في اللحظة الراهنة فقط، بل ينظرون إليها بوصفها مساراً طويل الأمد مرتبطاً بإعادة بناء الدولة والمجتمع بعد النزاع. فقد عبّر المشاركون عن وعي واضح بأن أي تحول ديمقراطي مستدام يتطلب دمج الشباب في مختلف مراحل صنع القرار، من التخطيط إلى التنفيذ والتقييم. من منظور بنائي، يبني الشباب تصورهم لمستقبل مشاركتهم على فكرة الشراكة، لا التمثيل الرمزي. فهم لا يطالبون بمجرد "مقاعد" في المؤسسات، بل بقدرتهم على التأثير الفعلي في السياسات العامة، والمساهمة في صياغة أولويات المرحلة المقبلة. وقد عبّر أحد المشاركين عن هذا التطلع بقوله: *" ما بدنا نكون واجهة، بدنا نكون شركاء"*. (مشارك، جلسة مركزة رقم 3، 2025)

يعكس هذا الاقتباس انتقالاً في وعي الشباب من المطالبة بالاعتراف إلى المطالبة بالتمكين، وهو تحول جوهري في تصور المشاركة السياسية. كما أظهرت الجلسات أن المشاركين يرون في المرحلة الانتقالية فرصة لإعادة تعريف آليات المشاركة السياسية بما يتناسب مع الواقع السوري، بدلاً من استنساخ نماذج تقليدية قد لا تكون قابلة للتطبيق، فقد أشار عدد منهم إلى أهمية تطوير أشكال جديدة للمشاركة، مثل المجالس المحلية الفاعلة، والمنصات التشاورية، والمشاركة الرقمية، بما يتيح إشراك شرائح أوسع من الشباب. وفي هذا السياق، قالت إحدى المشاركات: *"المشاركة مو بس انتخابات، في طرق تانية نقدر نكون جزء من القرار"*. (مشاركة، جلسة مركزة رقم 2، 2025)

يشير هذا الطرح إلى فهم موسّع للديمقراطية بوصفها عملية مستمرة تدفع نحو استدامة الحلول، لا حدث دوري. من منظور بنيوي، عبّر المشاركون عن تشككهم في قدرة المؤسسات الحالية، بصيغتها الراهنة، على استيعاب مشاركة شبابية حقيقية، ما لم تخضع لإصلاحات عميقة. فقد أشاروا إلى أن كثيراً من المؤسسات

تعاني من ضعف الشفافية، وغياب آليات المحاسبة، وعدم وضوح الصلاحيات. وقد لخّص أحد المشاركين هذا القلق بقوله: *"إذا المؤسسات ما تغيرت، الشباب رح يضلوا برّاها"*. (مشارك، جلسة مركزة رقم 1، 2025).

يعكس هذا الاقتباس إدراكاً بأن المشكلة ليست فقط في إدخال الشباب إلى المؤسسات، بل في طبيعة هذه المؤسسات نفسها، في الوقت ذاته، أبدى المشاركون استعداداً لقيادة مبادرات عاجلة يمكن أن تشكّل نواة لتحول أوسع، مثل برامج التعليم السياسي، ومبادرات الرقابة المجتمعية، ومشاريع الحوار المحلي، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمساءلة. غير أنهم شددوا على أن نجاح هذه المبادرات يتطلب دعماً سياسياً وقانونياً، وربطها بمسارات صنع القرار الرسمية.

تُظهر هذه النتائج أن مستقبل الدور الشبابي في بناء الدولة الديمقراطية يتوقف على مدى استعداد الفاعلين السياسيين والمؤسسات القائمة للاعتراف بالشباب كشركاء متساوين، لا كقوة احتياطية أو رمزية. كما تؤكد أن المرحلة الانتقالية تمثل لحظة حاسمة: إما أن تُستثمر لإطلاق مسار تشاركي جديد، أو أن تُهدر، ما يعمّق فجوة الثقة ويعيد إنتاج الإقصاء السياسي. وتكشف النتائج أن الفئة الشباب السورية تمتلك تصور نقدي ومتقدم للديمقراطية، واستعداد فعلي للمشاركة في بناء المسار الانتقالي، إلا أن هذا الاستعداد يصطدم ببنى سياسية غير شاملة تعيد إنتاج الإقصاء، وتشير هذه الفجوة إلى أن التحدي الأساسي لا يكمن في غياب الفاعل الشبابي، بل في طبيعة المسار الانتقالي ذاته.

7- مقارنة مع تجارب دول أخرى:

يؤكد كتاب الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، في تحليلاته الإطارية والمقارنة لتجارب ما بعد 2011، أن إقصاء الفئات الشابة من مراحل الانتقال الديمقراطي يرتبط غالباً بمسارات هشّة وقابلة للارتداد، نتيجة اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع واحتكار النخب لمسارات صنع القرار. ويُظهر هذا التحليل أن غياب الإدماج الفعلي للشباب لا يؤدي فقط إلى تآكل الشرعية المجتمعية للمسار الانتقالي، بل يضعف أيضاً قدرة المؤسسات الناشئة على الصمود، ولا سيما في السياقات الخارجة من نزاعات طويلة ومعقّدة، وهو ما يكتسب دلالة خاصة عند إسقاطه على الحالة السورية. (مؤلفين، 2017)

تشير الأدبيات والتقارير الدولية إلى أنه:

- في **تونس**، ورغم الدور المحوري للشباب في الحراك الثوري عام 2011، فإن محدودية إدماجهم المؤسسي في مراحل الانتقال اللاحقة أسهمت في تراجع الثقة بالمسار الديمقراطي وعودة أنماط إقصائية في الحكم و صنع القرار. (Youssef، 2016)
- وفي المقابل، تُظهر تجربة **كولومبيا** بعد اتفاق السلام عام 2016 نموذجاً لإدماج شبابي نسبي، حيث جرى ربط المشاركة السياسية ببرامج إعادة الإدماج والتنمية المحلية، ما ساهم في الحدّ من إعادة إنتاج العنف في بعض المناطق. (UNVMC, 2025)
- بينما تكشف تجربة **نيبال** بعد الحرب الأهلية (1996–2006) أن تهميش الشباب، ولا سيما المقاتلين السابقين، وحصر العملية الانتقالية ضمن تسويات نُخبوية ركّزت على تقاسم السلطة بين الأحزاب، أسهما في استمرار الهشاشة السياسية وتأخر الانتقال الديمقراطي. إذ أدى غياب سياسات واضحة لإدماج الشباب اقتصادياً وسياسياً إلى تصاعد الإحباط وضعف الثقة بالمؤسسات، ما حدّ من قدرة المسار الانتقالي على تحقيق استقرار مستدام في مرحلة ما بعد النزاع. (International Crisis Group, 2025)

وتشير هذه الخبرات مجتمعة إلى أن إدماج الشباب، إذا بقي شكلياً أو منفصلاً عن الإصلاحات المؤسسية والمسارات التنموية، لا يمنع فشل الانتقال، في حين أن ربط مشاركتهم بالعدالة الانتقالية، والتنمية المستدامة، وبناء المؤسسات التمثيلية، يشكّل شرطاً بنيوياً للحد من الارتداد وإعادة إنتاج العنف في سياقات ما بعد النزاع

خامساً: التوصيات

خلاصة لكل ما ورد في النتائج فإنه يجب العمل على مقاربة شاملة تربط بين المشاركة السياسية للشباب والشابات، وبين العدالة الانتقالية، والحماية الاقتصادية والاجتماعية، وإصلاح الأطر القانونية والمؤسساتية، ومواجهة العنف الجندري والطائفي. فبناء مسار ديمقراطي مستدام في سورية يتطلب الانتقال من معالجة مظاهر الإقصاء إلى تفكيك أسبابه البنيوية، ومن إشراك الشباب شكلياً إلى تمكينهم بوصفهم شركاء فاعلين في إعادة بناء الدولة والمجتمع. وعليه توجه التوصيات كل حسب مساره:

- **توصيات موجّهة إلى المانحين الدوليين والمنظمات الأممية:**

1. **ربط الدعم بالتمكين لا بالتمثيل:** اشتراط وجود آليات مؤسسية واضحة لمشاركة الشباب والشابات في صنع القرار ضمن أي مسار مدعوم، وعدم الاكتفاء بإدراجهم في هياكل رمزية أو استشارية محدودة التأثير.
2. **الاستثمار في التنمية المستدامة:** الانتقال من مقاربات الدعم الإنساني قصيرة الأمد إلى دعم مشاريع تنموية مستدامة تقودها الفئات الشابة، ويشمل ذلك اعتماد سياسات تمويلية واضحة وربط التمويل بمبادئ الاستقلال المجتمعي، والمساءلة، والمشاركة المحلية. ويُعدّ هذا التحول شرطاً أساسياً للحد من إعادة إنتاج اقتصاديات العسكرة، وتعزيز دور الشباب كشركاء في الاستقرار والتنمية، لا كمستفيدين سلبيين من المساعدات.
3. **دعم العدالة الانتقالية كأولوية سياسية:** إدراج العدالة الانتقالية ضمن أولويات التمويل والدعم، بوصفها عاملاً حاسماً في استعادة ثقة الشباب بشرعية المرحلة الانتقالية.
4. **الاستثمار في التعليم السياسي طويل الأمد:** تمويل برامج مستدامة للتعليم السياسي تستهدف الشباب، تركّز على مفاهيم الديمقراطية، المواطنة، والمرحلة الانتقالية، بما يحدّ من الاستقطاب وسوء الفهم.
5. **الاعتراف بأشكال المشاركة غير التقليدية:** توسيع مقاربة الدعم لتشمل المبادرات المحلية، والرقابة المجتمعية، والمشاركة الرقمية، وعدم حصر المشاركة السياسية بالقنوات الرسمية فقط.

- **توصيات موجّهة إلى الجهات المسؤولة عن إدارة المرحلة الانتقالية:**

1. **الانتقال من الإشراك الرمزي إلى الشراكة الفعلية:** إشراك الشباب والشابات في صياغة السياسات العامة وتحديد أولويات المرحلة الانتقالية، لا الاكتفاء بتمثيلهم في مواقع محدودة الصلاحيات.
2. **مأسسة المشاركة الشبابية:** إنشاء أو تفعيل مجالس شبابية ذات صلاحيات واضحة، مرتبطة مباشرة بمراكز صنع القرار على المستويين المحلي والوطني.
3. **توفير بيئة آمنة للمشاركة:** ضمان الحماية القانونية والأمنية للشباب، ولا سيما الشابات، من التهديد والعنف والتحريض، بما يتيح لهم التعبير والتنظيم دون خوف.
4. **دمج الشباب في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي:** إشراك الشباب في رسم السياسات المتعلقة بالعمل، والتعليم، والإسكان، باعتبارها شروطاً أساسية للاستقرار والمشاركة السياسية.

إطلاق مسار وطني تشاركي: ينبغي على الجهات المسؤولة عن إدارة المرحلة الانتقالية البدء في إعداد خطة عمل وطنية شاملة ضمن القرارين الأمميين 2250 و1325 لتشمل أهدافاً قابلة للقياس، وآليات متابعة ومساءلة، وربطاً مباشراً بين مشاركة الشباب والنساء ومسارات العدالة الانتقالية، والتنمية الاقتصادية، وبناء السلام المستدام.

- **توصيات موجّهة إلى منظمات المجتمع المدني**

1. **التحول من تنفيذ المشاريع إلى التأثير في السياسات:** تعزيز دور المجتمع المدني كجسر بين الشباب وصنّاع القرار، لا كبديل مؤقت عن مؤسسات الدولة.
2. **بناء مساحات حوار شاملة وآمنة:** دعم مبادرات يقودها الشباب للحوار وبناء الثقة، مع التركيز على المناطق المهمّشة والشباب في الداخل والخارج.
3. **اعتماد مقاربة جندرية شاملة:** إدماج قضايا الشابات والنساء في جميع البرامج، ومعالجة تحديات العنف الرقمي والتمييز والإقصاء الاجتماعي.

- **توصيات موجّهة إلى الشباب والشابات**

1. **الاستثمار في المعرفة والتنظيم الذاتي:** تعزيز الوعي السياسي وبناء أطر تنظيمية شبابية مستقلة وقادرة على الاستمرار.
2. **تطوير أشكال بديلة للمشاركة:** استخدام الفضاءات الرقمية والعمل المحلي كمساحات فعل سياسي مكملة، لا بديلة، للمسارات الرسمية.
3. **بناء تحالفات عابرة للهويات الضيقة:** العمل على خطاب جامع قائم على المواطنة والحقوق المتساوية، وتجاوز الانقسامات الهوياتية.

سادساً: الخاتمة

تظهر هذه الورقة أن التحدي الأساسي في المرحلة الانتقالية السورية لا يكمن في غياب الرغبة أو الوعي السياسي لدى الشباب والشابات، بل في طبيعة المسارات الانتقالية القائمة التي لا تزال تعيد إنتاج أنماط الإقصاء السياسي بأشكال جديدة. فقد عبّر الشباب بوضوح عن فهم نقدي ومتقدّم للديمقراطية بوصفها عدالة ومساءلة وشراكة، لا مجرد ترتيبات شكلية، إلا أن هذا الفهم يصطدم بقيود بنيوية تحدّ من تحوّله إلى ممارسة فعلية.

إدماج الشباب في المرحلة الانتقالية ليس خياراً قابلاً للتأجيل أو مسألة تمثيل رمزي، بل شرط بنيوي لإنتاج مسار ديمقراطي ذي شرعية واستدامة. فدون نقل المشاركة الشبابية من الهامش إلى صلب العملية السياسية، ستبقى المرحلة الانتقالية هشّة، ومعرّضة لفقدان الثقة المجتمعية، وإعادة إنتاج أنماط الإقصاء التي شكّلت أحد جذور النزاع.

وعليه، فإن الاستثمار في تمكين الشباب والشابات، ومأسسة مشاركتهم، وربط المسار الانتقالي بالعدالة والمساءلة، يمثّل فرصة حاسمة لبناء عقد اجتماعي جديد، ودولة ديمقراطية قادرة على الاستقرار والاستمرار.

المراجع

- Council, U. N. (2015). *Resolution 2250 (2015) on youth, peace and security.* United Nations Security Council. Retrieved from https://docs.un.org/ar/S/RES/2250(2015)
- Guterres, A. (2024, 08 12). Message on International Youth Day "From Clicks to Progress: Youth Digital Pathways for Sustainable Development". Retrieved from https://unis.unvienna.org/unis/pressrels/2024/unissgsm1422.html
- International Crisis Group. (2025). *Nepal*. Retrieved from https://www.crisisgroup.org/asia-pacific/south-asia/nepal
- UNVMC. (2025). *United Nations Verification Mission in Colombia*. Retrieved from https://colombia.unmissions.org/en
- Wallerstein, I. (2004). *World-Systems Analysis.* Duke University Press. Retrieved from https://www.dukeupress.edu/world-systems-analysis
- Youssef, H. (2016). *Lessons from the Arab Awakening.* International IDEA. Retrieved from https://www.idea.int/sites/default/files/publications/lessons-from-the-arab-awakening.pdf
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مجموعة مؤلفين. (2017). *الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تم الاسترداد من source=g&printsec=frontcover&https://books.google.nl/books?id=n63NDwAAQBAJ f=false&q&cad=0#v=onepage&bs_ge_summary_r

أكاديمية شباب وشابات المجلس العربي